الحياة المدنية في الشريعة الإسلامية

مهنا الحبيل

- قلب القاعدة من أن الأصل في الأشياء الإباحة إلى التحريم عقّد الحياة الاجتماعية وصادم المساحة التي كفلها الإسلام للحياة المدنية
- تصوير الحياة الأولى للمجتمع الإسلامي وعلاقة المرأة بالرجل وثراء مصادر التشريع تؤكد التعامل الطبيعي مع مساحة الحياة المدنية وليس خنقها
- تحل الكارثة حين يُحوّل جزء من الخلاف الفقهي إلى أحكام قطعية يتم فرضها كقانون يتدخل في كل صغيرة وكبيرة ثم يقال إن هذه هي الشريعة

إن إحدى أهم المسارات التي تحتاجها مدرسة الوعي الإسلامي المعاصر لإعادة تأسيس الفكر والفقه الإسلامي بحسب منهج أهل السنة، هي علاقة الدين الإسلامي بالحياة المدنية للأفراد.

فمنهج أهل السنة الحقيقي -كما قدمنا سابقا- ممثلي بهذه المعاني والتشريعات الإيجابية ليس كإطار طائفي بل مدرسة تفكير وتفقيه للتشريع المقاصدي الذي يعتمد على الأصول ويفتح أبواب الوصول لثقافة الدين والحياة ونهضة الإنسان فيهما، لكن الحاجب الأكبر كان اختطاف مصطلحه وتاريخه أو تكريس خطايا الفتاوى ونسبتها إليه.

ومع صعود فكرة التنظيم الدستوري للحياة المدنية في الدول المعاصرة، تاهت بعض الاجتهادات وتصادمت أخرى وضُيّق على اجتهادات أخرى من حيث عدم الوعي بهذا الفقه والمساحة التي يقدمها للحياة المدنية كمساحة أصلية، الأصل فيها الإباحة لا المنع، وبذلك تم افتراض أن كل ولادة جديدة لدولة -بحسب الجدل الفقهي- يحتاج إلى تشريعات تفصيلية قانونية لممارسة الحياة المدنية في عالمها الاجتماعي الضخم ونسبة ذلك إلى التشريع الذي لم يُقرر ذلك بل أعطى مدلولات لخلافه.

وهنا نحتاج إلى توضيح حقائق مركزية كمقدمات لفهم هذا المعنى التشريعي ومساحة الإباحة فيه في الفقه الإسلامي، الأولى أن رسالة الوحي القرآني والنبوي تؤكد مصطلح الحياة الإسلامية الفاضلة والناجحة من حيث كسب طريق الدين الحق والدنيا، وشواهدها وأدلتها النصية تفيض بذلك، بمعنى أن الله عزّ وجل قد سمّى هذا المعنى وأكد عليه، فكيف يجحد أو ينكر؟

ولذلك القضية ليست في تبشير النص القرآني المُنزّل بهذه الحياة الإسلامية الفاضلة والذي لا سبيل لإنكاره لكل قارئ منصف، ولكن في معنى مفهوم النجاة في هذه الحياة ووصوله إلى الرحلة الغيبية، ومن تشمل هذه النجاة وكيف تمارس شروطها العبادية والسلوكية، وهل مساحة الطباع واللباس والشراكة الاجتماعية المتعددة الصور، هي نموذج جدي ملزم تقرره بعض الأفهام الدينية فتُضفي النجاة على من يطبقه وتنزعه عن الآخر؟

والجواب هنا أن مدلولات النصوص والاجتهادات فيها والسلوك العملي لمجتمعات المسلمين منذ عصر النبوة وحتى في عصر الاستبداد السياسي وما تخلله من ثراء فقهي ووجود تكتل لعلماء شريعة لا تؤيد هذا المعنى الذي استُنسخ اليوم من فكرة دينية وعُمم على المسلمين بأن من يقوم بهذه السلوكيات وطريقة التعامل في الحياة الاجتماعية هو الدين وما خالفه معصية وخطيئة.

إن تصوير الحياة الأولى للمجتمع الإسلامي وعلاقة المرأة بالرجل وثراء مصادر التشريع الإسلامي وتعددها تؤكد التعامل الطبيعي مع مساحة الحياة المدنية وليس خنقها، وهذا ممتد بين أقاليم المسلمين الكبرى ويتضح جليا في دراسة تاريخهم الاجتماعي مع وجود قامات علمية كبرى بينهم من الحجاز حتى ما وراء النهر، وبالتالي فإن الفقه الذي لم يعتمد على قطعيات الإسلام ومقاصده وغلب عليه طبع اجتماعي لا يمثل إطارا يقاس عليه موقف الإسلام من الحياة المدنية ولا تحديد المساحة الحرة التي فسحها الشارع للخلق، هذه هي المقدمة الأولى.

المقدمة الثانية أن هذه الرسالة الإسلامية الجامعة لا يجوز أن يُنظر إليها بمنظور التهذيب وفقا لنظريات أو قوانين العلمانية المطلقة بحيث يبقى الباحث يبحث عن زوايا أو تهذيب لأصل هذه الشرائع وفلسفتها فيعتسف النص ليتطابق مع القوانين العلمانية المطلقة حتى يُقنع المنظومة الفكرية الغربية ومريديها أو المصدومين من تطبيقات دينية منحرفة يوسم بها الإسلام.

وهنا سنتحدث في بُعد فلسفي وتشريعي لمصالح الإنسانية، حيث إن تأويل ورفض كل معنى تشريعي إسلامي أصلي لمجرد عدم موافقته للتعليمات العلمانية الحدية هو خطيئة من جانبين، الأول أن هذا ليس استنتاجا علميا بل تجاوزا لمدلول النص الواضح لإرضاء الباحث الخاضع أو المهزوم أمام المنظور العلماني المطلق.

والثاني هو أن هذه النزعة تفترض دون دليل أن كل مفهوم إسلامي للحياة لا يتطابق مع العلمانية الحدية هو قاصر إنسانيا.. وهنا المأزق الكبير.

هناك العديد من التشريعات العلمانية والحياة المعاصرة معها لم تضمن سلامة الفرد ولا استقرار وجدانه ولا حتى ضمان العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل واستقرار البعد التربوي المتوازن للفرد وتساوي الحقوق، والحياة الأخلاقية، ولا يوجد أي دليل جازم بذلك. سواء كانت تلك التشريعات سلوكية تتعلق بتعاطي المخدرات أو الخمور أو جنائية رادعة لفشو الجريمة، أو تشريعية تكافلية، أو متعلقة بالانضباط القيمي المحتشم الذي يُساهم في استقرار الفضيلة كحاجة إنسانية للمجتمع يرتاح بها ويستقر.

وعليه فإن نزعة الهروب من مفهوم النص وأثره الإيجابي لاستقرار الحياة اجتماعيا عبر تشريعه وفلسفته لا يوجد لها نص عقلي يجزم بها هذا المفكر أو المثقف العلماني الحدي ليعلن بأن الإنسان من صالحه نبذ الفقه الإسلامي والسؤال قائم له.. أين الدليل؟

هنا نذكر دائما بإشكالية الصورة المطبوعة في الثقافة المعاصرة عن صور التطبيق الديني المنحرفة التي تمارسها مجتزأة ومشوهة دول أو جماعات، ويبقى هذا الفرد رهينة لذلك النموذج من الاعتساف أو الاعتساف المقابل، فيما نحن نطرح منظورا يقوم على أصل الفكرة الإسلامية وتطبيقاتها المنهجية.

كما أن هذا المبحث لا يعني عدم قبول الفكر الإسلامي بمفهوم الشراكة المتدرج وتوسيع دائرة فقه حلف الفضول من الحروب إلى دساتير الحقوق وأن عدم النص على تطبيق الشريعة لا يعني مناوأتها ولا رفضها بل العمل بسنن الله ومنهجية السيرة وفقه التأسيس في مجتمعات المسلمين.

هنا سنصل إلى المدخل الكبير في قضية الحياة المدنية المعاصرة وفقه الشريعة، حيث سنلاحظ أن الشرائع مقسّمة إلى حقوق دستورية (نصوص العدالة والمساواة) وقانون جنايات، وإرشاد أخلاقي، وتوجيه تربوي وبناء الوجدان وضمير المحاسبة الذاتي، كل هذه الأقسام لها مدلولات مختلفة من حيث التطبيق لا تعني أن تشمل كلها -كما يعتقد البعض- بقانون جنايات فيُلحق أيّ تقصير في نظره وفقهه بها، وهكذا تُخلط تعاليم الإسلام المتعددة التوجيه بنظام قانوني مزعوم لم يشرعه الإسلام، وتحل الكارثة حين يُحوّل جزء من الخلاف الفقهي وتقدير الفتوى إلى أحكام قطعية عند البعض، ويتم فرضها كقانون يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من الحياة المدنية، ثم يقال إن هذه هي الشريعة.

وهذا الإشكال عزّز خوف بعض الشعوب المسلمة من هذه النماذج لا رفضا للإسلام الحق لكن خشيتها من خنقه، كما أنها عززت اختراق المجتمعات المسلمة بعواصف من الصناعة الدعائية والإعلامية لا تعترف بفضيلة ولا قيم، وتتداخل فيها أطماع الأرباح التجارية واللعبة السياسية وصراع التيارات وقاعدة الغرب في ربط المجتمعات الشرقية بنمطه الثقافي، حيث لم يجد هذا الإنسان طريقا ثالثا بين الغلو والغلو المضاد.

إن مفهوم الحسبة الأخلاقي له رديف سياسي واقتصادي كما كان يفعل عمر بن الخطاب وكما فعل غيره من خلفاء عهد الرشد الإسلامي، كما أن تنفيذ أحكام الجنايات لم يتحول ليشمل من خالف توجيها أخلاقيا أو تربويا، وإن وجود الفنون والموسيقى في عهود متقدمة لم يكن يمنع الحوار والخلاف الفقهي فيها، لكن لم تسن تشريعات لمطاردتها، نعم هناك فرق بين الفن الذي تحول لحفل عام يكتنفه المجون وبين موسيقى وأشعار، لكن بالجملة لم تشرع أحكام تطاردهم أو حتى تتجسس عليهم.

وبقيت مساحة يُعبّر فيها الفقيه عن رأيه وقوله في بعض السلوك الذي يصاحب المجتمع وقد يُعنف على بعضهم، ولكن لم تتحول إلى أنظمة وتقسيم مجتمعي يطارد الناس على مساحة ما يرونه حلالا أو حراما، وكل ذلك في إطار حياة فقهية نشطة في القرون الأولى، بل ولم تُعتبر هذه السلوكيات المطاردة لمخالفيها بأنها تطبيق للشريعة بل كان هناك اشتغال من الصدر الأول للعلماء كأبي حنيفة والشافعي على تصحيح الحكم بالعدالة ونبذ الاستبداد ورأوا ذلك من أصل الدين.

وهذا لا يعني ألا يُقيم المجتمع حدودا للحشمة والفضيلة وعدم التعدي على الذوق العام واحترام استقرار المجتمع، لكنه لا يحول الدين وتطبيق الشريعة لمنظومة مطاردات أو فرض سلوك طبائعي على الناس وبينهم، وصولا إلى قضية علاقة المرأة بالرجل من حيث التوازن المحتشم والشراكة في شؤون الحياة وليس العزل القسري للأنثى وكأنها كائنٌ طارئ وهو ما يخالف كليا عهود الرشد الإسلامي، وتم خلط نصوص الفضيلة لدى البعض بسلوك الحصار والعزل للأنثى حتى نشأت نظريات نفسية مضطربة في تعامل الرجل مع المرأة من الطفولة حتى الكبر.

إن العودة إلى الحياة المدنية في العهود الأولى وأولها عهد النبي صلى الله عليه وسلم يُعطي إرشادات لحالة المجتمع وتعامله مع نصوص التحذير من العلاقة غير الأخلاقية في ذات الوقت الذي تستمر مساحات التواصل والشراكة قائمة في المجتمع بمزاج إنساني معتدل للضمير المسلم.

إن تحوّل الفقه الديني لبعض المدارس إلى قلب القاعدة من أن الأصل في الشيء هو الإباحة إلى أن يكون الأصل هو الحرمة عقّد الحياة الاجتماعية وصادم المساحة التي كفلها الإسلام للحياة المدنية فيما يحبه أو يكرهه لكن لم يجعل عليه سبيلا لقهره، ولذلك فإن من الضروري لمنهج أهل السنة المعاصر إعادة تأسيس هذا الوعي وتوازن الفضيلة مع الحريات الشخصية للحياة المدنية المعاصرة وتخصيص الضبط القانوني بمساحته دون أن يطغى على المجتمع ويحوله إلى ساحة محاكمة ومطاردة لم يأمر الله بها.

بل إن هذا الغلو وسّع دائرة الغلو الآخر والهروب من سياق الفضيلة المعتدل، كردة فعل على محاكمة ومطاردة سلوك الناس وحيائهم المدنية وطبائع أقوامهم وبلدانهم، إنها ثلاثة مسارات للعودة إلى هذا المنهج ليفقه الناس رسالة الإسلام الرشيد لحرية الإنسان والأوطان خاصة في هذا الزمن الذي اختلطت فيه عواصف الخريف وحديث الأباطيل بدماء شهداء الربيع.

عن «الجزيرة نت»

ما بين الحياد التام والانخراط الكامل .. الخيارات العسكرية الأمريكية في سوريا

تشاندلر أتوود وجوشوا بورغيس ومايكل آيزنشتات وجوزيف دي. واورو

أشعلت الحرب الأهلية السورية فتيل صراع طائفي أوسع نطاقاً، يقوم بتغيير الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط ويشكل تحديات كبيرة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وخارجها. وقد أدى ذلك إلى ظهور بؤر لـ تنظيم «القاعدة» في شرق البحر المتوسط كما ساهم في تقوية المحور المؤيد لإيران في بلاد الشام (المكوّن من سوريا و «حزب الله» والمقاتلين الشيعة من العراق وأماكن أخرى). ويكاد يكون من المؤكد أن عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب من السنة والشيعة الذين تهافتوا من مختلف القارات إلى سوريا، سوف يتسببون في وقوع مشاكل جديدة عند عودتهم إلى بلدانهم أو هجرتهم إلى مناطق نزاع أخرى. كما أن الأزمة الإنسانية التي نجمت عن النزوح الجماعي للاجئين من سوريا وما خلفته من تداعيات على استقرار الدول المجاورة، يحتمل أن تزداد سوءا مع مرور الوقت.

وفي غضون ذلك صدرت تقارير حديثة عن استمرار نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيميائية، حتى في الوقت الذي ما تزال فيه سوريا تحتفظ بما تبقى من مخزونها الكيميائي "المعلن"، مما يدل على أن انضمام النظام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام الماضي قد لا يعني نهاية هذه المشكلة.

وفي ضوء عجز الدبلوماسية والعقوبات عن كبح هذه التطورات المأساوية ووضع حد لإراقة الدماء، (التي خلفت حتى الآن أكثر من 150.000 قتيل و9 ملايين مشرد)، يُقال أن إدارة أوباما تعيد النظر في سياساتها البديلة إزاء سوريا – بما في ذلك الخيارات العسكرية.

الغاية والوسيلة

بإمكان واشنطن شن عملية عسكرية، من جانب واحد أو بالتعاون مع ائتلاف من عدة دول، لتحقيق عدد من الأهداف. ويوسعها أن تحاول التأثير على مسار الحرب الأهلية أو نتيجتها – وبذلك تتفادى انتصار نظام بشار الأسد وحلفاؤه («حزب الله» وإيران)، والذي قد يعتبره الكثيرون من الأصدقاء والخصوم على أنه يشكل هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، قد تعمل واشنطن على تقوية المعارضة المعتدلة وإضعاف النظام بهدف إقناعه بأنه يواجه مأزقا مدمرا أو هزيمة ساحقة إذا لم يسعى إلى حل تفاوضي.

ومن جهة أخرى، بإمكان واشنطن أن تحاول التخفيف من حدة تداعيات الحرب الأهلية. وفي هذا الإطار قد تسعى الولايات المتحدة إلى ردع نزعة المغامرة لدى النظام السوري الذي تتملكه ثقة متزايدة بأنه قد انتصر في الحرب وقد يميل إلى تسوية حساباته مع العديد من أعدائه، أو يمكنها أن تخفف من معاناة الشعب السوري من خلال تأمين ملاذات إنسانية آمنة محمية بمناطق حظر جوي وتتمتع بحماية الجنود على الأرض.

والخطوة البديلة التي قد تتخذها الولايات المتحدة في هذا السياق هي العمل على ضمان سلامة عدد أصغر من المصالح. فإذا أرادت واشنطن أدلة موثوقة على إحجام سوريا عن التبليغ عن كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية أو على استخدامها ثانية لهذه الأسلحة، بإمكان الولايات المتحدة أن تهدد بالتدخل عسكريا لإرغام سوريا على التخلي عن أسلحتها الكيميائية المتبقية، أو قد تشن هجوما عليها من أجل إضعاف ما تبقى من إمكانياتها من الأسلحة الكيميائية أو شل حركتها. وفي حال شنّ أنصار «القاعدة» في سوريا هجوما على الولايات المتحدة أو مصالحها في المنطقة، قد تستطيع واشنطن الرد بضربات بواسطة الطائرات بدون طيار من أجل إعاقة وردع أي اعتداءات إضافية، كما فعلت في باكستان واليمن والصومال.

الخيارات العسكرية

تتوفر أمام الولايات المتحدة خياراتٌ شتى لتحقيق هذه الأهداف. وتعتمد بعضها على الأنشطة غير الحركية، في حين تعتمد أخرى على العمل الحركي بصورة أساسية؛ وتسعى جميع هذه الخيارات تقريبا إلى تغيير البيئة النفسية وحسابات نظام الأسد من حيث المخاطر والمنافع، كما تحاول عزل النظام من خلال إحداث شرخ بينه وبين حلفائه ومؤيديه المحليين والأجانب. من هنا تلعب الأنشطة الإعلامية القوية دورا جوهريا في كل منها. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام بعضها بشكل مستقل، بينما يعطي بعضها الآخر النتيجة الفضلى إذا ما تم استخدامها معا لاستحداث مجالات تكامل. وفي النهاية يمكن تصنيفها وفقا لمقدار القوة التي تستلزمها ودرجة المخاطر التي تنطوي عليها، من المستوى الأدنى إلى الأعلى، على النحو التالي:

منع نظام الأسد من الوصول إلى الأصول المالية. إنّ العقوبات والعمليات الإلكترونية عبر الإنترنت التي تستهدف أصول أبرز الأطراف الداخلية التابعة للنظام، قادرة على تأجيج التوتر بين أفراد النظام نفسه وبين النظام وحلفائه. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه التدابير قد تؤتي ثمارها في مجتمع متفمس في حرب طائفية حيث أن المخاوف من وقوع مجازر تؤدي إليّ توحيد القيادات المختلفة وبذلك تشكل قاعدة دعم للنظام. بالإضافة إلى ذلك قد تتعارض الهجمات الإلكترونية عبر الإنترنت مع سياسة ضبط العمليات السيبرانية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية بسبب ضعفها في هذا المجال.

تشكيل تهديد جدي باستعمال القوة للضغط على النظام. إن نشر قوات الإستخبارات والرقابة والاستطلاع والهجوم في المنطقة قد يكون مؤشرا على عزم الولايات المتحدة، وقد يعزز معرفتها بالوضع على الأرض، ويفسح المجال أمام المعارضة للقيام بعمليات عسكرية. في حين سيجبر النظام على تحويل موارده من العمليات الجارية ونحو التصدي لأي ضربة أمريكية محتملة. كما أن نشر هذه القوات قد يحث سوريا على تسريع التدابير التي تتخذها للتخلص من سلاحها الكيميائي المتبقي أو قد يردع النظام عن استخدامه مجددا.

تدريب وتجهيز المعارضة. إن بذل الجهود المكلفة لتجهيز المجموعات المعارضة المعتدلة وتزويدها بالمعلومات الاستخباراتية قد يقوّي موقفها إزاء عناصر المعارضة الأكثر تشددا ويبطل اندفاع النظام في ساحة المعركة. الأمر الذي يهيئ الظروف المناسبة للقيام بعملية دبلوماسية معقولة. ومن شأن هذه الخطوة أن تغيّر مسار الحرب (أو حتى نتيجتها) مع أن الكثير سيعتمد في النهاية على قدرة المعارضة على تعزيز فعاليتها العسكرية والعمل تجاه هدف موحد وتنظيم شؤونها السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النقطة الأخيرة هي الأكثر أهمية، لأن المعارضة المعتدلة التي تجسّد بأعمالها المبادئ التي تدّعي أنها تحارب من أجلها تستطيع أن تتنافس بشكل أفضل ضد جماعات المعارضة المتشددة وتستقطب السوريين الحياديين وأنصار النظام الساخطين إلى صفوف المعارضة. وعلاوة على ذلك، بإمكان تصعيد هذا الخيار أو تخفيفه وفق ما يمليه أداء المعارضة، وديناميات ساحة المعركة، والمصالح الأمريكية.

عرقلة إمدادات السلاح للنظام. إن استهداف أهم المطارات السورية بالصواريخ عن بُعد بغية عرقلة العمليات الإيرانية والروسية لإعادة إمداد قوات النظام، يمكن أن يعقّد الجهود التي يبذلها النظام من أجل الحفاظ على الوتيرة الحالية للعمليات والقتال في حرب استنزاف مطوّلة. وعلى النحو نفسه، فإن استهداف المنشآت والممتلكات والقواعد الجوية الضرورية لإعادة إمداد القوات السورية قد يرغم هذه القوات على الاعتماد على طرق برية محدودة لإعادة التموين، والتي قد تعمل المعارضة على منع استخدامها لهذا الغرض.

شن هجوم على (و/ أو) احتواء قدرات الأسلحة الكيميائية المتبقية. يوسع الولايات المتحدة شن هجوم بالصواريخ عن بعد من أجل إضعاف أو شل المخزون السوري المتبقي من الأسلحة الكيميائية ومنشآتها وذلك لمنع النظام من استخدامها، بينما تستطيع القوات المدربة من قبل الولايات المتحدة ضمان احتواء المخزون والمنشآت متى كان ذلك ممكنا. وقد يلقى هذا المسار قبولا إذا تبيّن أن سوريا لم تعلن عن كامل مخزونها الكيميائي أو أنها استخدمته مجددا بالرغم من التزامها بالتخلص منه.

ضرب أهم الوحدات العسكرية التكتيكية. بإمكان الولايات المتحدة إطلاق صواريخ عن بعد على الوحدات التي تصدرت الأعمال العسكرية التي يشنها النظام ضد قوى المعارضة والسكان المدنيين – وتشمل هذه الفرقة الرابعة، والحرس الجمهوري، ووحدات صواريخ سكود، وعدد من وحدات الطائرات ذات الأجنحة الدوارة ووحدات الطيران التابعة. وقد تضعف هذه الضربات قوة النظام القتالية وتغير مسار الحرب، ولهذا السبب قد تستحث سوريا و«حزب الله» على الرد، فضلاً عن أنها قد تؤدي إلى تفاقم التوترات مع إيران وروسيا.

شن هجمات بطائرات بدون طيار على العناصر التابعة لـ تنظيم «القاعدة». في إطار الرد على أي اعتداء يتم شنه على الولايات المتحدة أو مصالحها، من قبل الجماعات التي تدور في فلك تنظيم «القاعدة»، التي تعمل في سوريا، بإمكان الولايات المتحدة ضرب هذه الجماعات بواسطة طائرات بدون طيار من أجل عرقلة عملياتها المستقبلية وردعها. فضلا عن تغيير معادلة التوازن بين العناصر المعتدلة والمتشددة ضمن قوى المعارضة السورية. (يمكن حصر عمليات الطائرات بدون طيار في المناطق التي تفتقر إلى الدفاع الجوي أو تلك التي تم فيها إضعاف الدفاع الجوي للقوات النظامية من خلال عمليات القمع). إن التقارير المتداولة بأن العناصر التابعة لـ تنظيم «القاعدة» في سوريا تخطط لمثل هذه الاعتداءات تجعل من هذا السيناريو احتمالاً معقولاً على نحو متزايد.

ضرب أهم الأهداف العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية. بإمكان الولايات المتحدة شن هجوم بالصواريخ عن بعد على البنى التحتية العسكرية في سوريا (بما في ذلك منشآت الاستخبارات والقيادة والسيطرة، ونقاط تقاطع الاتصالات ذات الأهمية الجوهرية، ومخزونات زيت الوقود)، وعلى المكونات الحيوية للبنى التحتية الصناعية في البلاد (وخاصة المنشآت ذات الاستخدام المزدوج والصناعات المملوكة من قبل المرتبطين بنظام الأسد وأتباعه)، وكذلك على المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي يستخدمها النظام للتواصل مع أنصاره. ومن شأن مثل هذه الضربات أن تغيّر مسار الحرب، وبالتالي قد تؤدي إلى قيام سوريا و «حزب الله» بشن عمليات انتقامية، إلى جانب زيادة التوتر مع إيران وروسيا.

فرض مناطق حظر جوي/ ملاذات إنسانية آمنة. باستطاعة القوات الأمريكية وقوات التحالف فرض حظر جوي ضيق [على مناطق محصورة] عند الحدود التركية والأردنية، باستخدامها صواريخ أرض جو من طراز "باتريوت" الموجودة في هذه البلدان، أو بإمكانها فرض مناطق حظر جوي واسعة بعد القضاء على الدفاعات الجوية السورية في المناطق المجاورة. وبذلك يصبح بالإمكان إقامة ملاجئ إنسانية آمنة تخضع لحماية قوات الائتلاف البرية في شمال وجنوب سوريا. إلا أن هذا النوع من المساعي يستلزم نسبة هائلة من القوى البشرية والموارد كما أنه يحتاج إلى "وجود الجنود على الأرض" (لحماية الملاذات الآمنة من هجمات النظام البرية أو تلك التي يشنها وكلاؤه)، ويمكن أن يؤدي إلى التزام مطلق لأن العديد من النازحين داخليا قد فقدوا منازلهم وليس لديهم أماكن يعودون إليها.

للعدو صوتٌ مدوٍّ: خطر الثأر.

توعّدت سوريا برد قاس على أي اعتداء تتعرض له، لذا ينبغي على الولايات المتحدة الاستعداد لمثل هذا الاحتمال. ومع ذلك، ففي الواقع استوعبت سوريا مراراً عدة ضربات إسرائيلية دون أن تشن عملية انتقامية – بما في ذلك الهجوم على مفاعلها النووي في الكبر عام 2007 بالإضافة إلى أكثر من نصف دزينة من الضربات الجوية على أهداف عسكرية في سوريا (وخاصة الأسلحة المعدة للنقل إلى «حزب الله») منذ بداية حربها الأهلية عام 2011. ويعني ذلك أن الأسد قد لا يرد عسكريا على هجوم أمريكي إذا بقيت قواته منشغلة مع المعارضة وإذا اعتقد أنه سيدفع ثمناً باهظاً على الصعيد العسكري لقاء ردّه. وإذا ما اختار الرد، فالاحتمال كبير بأن يكلف جهة ثالثة بذلك (ويكون ذلك إلى حد كبير بنفس الطريقة التي سهلت فيها سوريا سابقا قيام «حزب الله» و «حماس» بشن عمليات ضد إسرائيل، بدلا من مخاطرتها هي بمواجهة مباشرة). ومع ذلك، فخيارات سوريا محدودة في هذا الإطار، لا سيما وأن العديد من الجهات الممثلة لها والتي كانت تعتمد عليها سابقا لم تعد فعالة أو لم تعد موجودة.

وينطبق الأمر نفسه على «حزب الله». فمع وجود الآلاف من مقاتليه في سوريا، لن يستطيع الحزب فتح جبهة أخرى ضد الولايات المتحدة دون تكبده خسائر. كما أن قدرته على شن هجمات إرهابية ما وراء البحار قد تضاءلت على مدى الأعوام الماضية وتم تقييدها من قبل الولايات المتحدة بفضل التحسن الجذري في قدرات أمريكا وإسرائيل في مكافحة الإرهاب منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر. غير أن «حزب الله» قد يعتبر أي تهديد لصمود نظام الأسد بمثابة تهديد لوجوده حيث أنه سيكون على الأرجح الهدف التالي للعديد من الجهاديين السنة. لذلك فإنه قد يسعى إلى ردع التحرك الأمريكي دون أن يصبح هو نفسه هدفاً أمريكياً.

وهو الأمر بالنسبة لإيران التي تجنبت عدة مرات المواجهات المباشرة والمغامرات العسكرية الأجنبية التي قد تكون كلفتها مرتفعة، وذلك عندما تعرضت مصالحها الحيوية للخطر؛ وسوف تتحاشى على وجه الخصوص المواجهة مع الولايات المتحدة نيابة عن حليفها السوري. (وبالفعل حين بدا سابقا أن النظام السوري محكوم عليه بالهزيمة، توجهت إيران إلى حشد نبض أعضاء المعارضة – على الرغم من أن بعض المتشددين الإيرانيين سوف يقولون دون شك بأنه يجب عمل كل ما هو ضروري للحفاظ على استقرار نظام الأسد). وفي حال مقتل عناصر إيرانية في الضربة العسكرية الأمريكية على سوريا، ستشعر طهران بالتأكيد أنها بحاجة إلى الرد، مع أن اعتبارات مختلفة ستؤثر على مثل هذا القرار، وقد يملي عليها حذرها إرجاء عملية الرد.

وبالتالي فإن احتمال الرد الانتقامي والتصعيد من قبل سوريا وحلفائها يعتمد إلى حد كبير على مدى انشغالهم مع المعارضة، ونظرتهم إلى عزم الولايات المتحدة، وعلى مدى تهديد التحرك الأمريكي المباشر على مصالحهم الحيوية. ومن هذا المنطلق، يحتمل ألا يتسبب التحرك الأمريكي غير المباشر أو التدريجي بردّ انتقامي. فتلك الأطراف التي تتجنب المخاطر قد تفضل الرد على التحرك العسكري الأمريكي عبر شبكة الإنترنت. وفي الواقع، إن "الجيش السوري الالكتروني" كان قد هاجم بالفعل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة ودول أخرى.

الاستنتاجات

على الرغم من أن الدبلوماسية والعقوبات لم تحقق النتائج المنشودة في سوريا، ما زالت الإدارة الأمريكية قلقة من أن يجرّها أي تحرك عسكري، مهما كان محدودا، إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط، وهذا أمرٌ ينتهك أحد أهم مبادئ سياستها الخارجية. كما أنها قلقة من أن يؤدي التحرك العسكري إلى تقويض اثنين من إنجازاتها البارزة على مستوى السياسة الخارجية، وهما صفقة القضاء على السلاح الكيميائي السوري والمفاوضات النووية الجارية مع إيران. وفي الواقع أن هذه الاعتبارات الشاملة سوف تستمر في تقييد الخيارات الأمريكية في سوريا. ومن غير الواضح كيف ستؤثر التقارير الجديدة عن [استعمال] السلاح الكيميائي السوري – إذا تم التحقق منه – على هذه الحسابات.

وفي حين أن الميل إلى عدم التدخل عسكرياً في سوريا أمراً مفهوماً، إلا أنه يحفل بالمخاطر بشكل متزايد؛ وتشمل هذه وجود موطئ قدم لـ تنظيم «القاعدة» وتنامي النفوذ الإيراني في بلاد الشام؛ وقيام جيل جديد من الجهاديين الذين سيبحثون عن فرص جديدة في أماكن أخرى؛ ووجود أجواء اجتماعية متوترة وانعدام استقرار سياسي في الدول المجاورة (بما فيها عدة دول حليفة للولايات المتحدة)؛ وتعاظم النزاع الطائفي في المنطقة؛ وتشكيك الحلفاء والأعداء على حد سواء في مصداقية الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يدفع المناطق الأخرى إلى وضع عزم الولايات المتحدة قيد الاختبار (لاحظ ما فعلته روسيا في أوكرانيا). وعلاوة على ذلك، فمن خلال إحجام واشنطن عن التحرك، تخاطر بحصر نفسها بدور المتفرّج في نزاع له تداعيات واسعة النطاق على مصالحها.

وإذا ما سعت واشنطن إلى التأثير على مجرى الأحداث السورية بشكل أكثر استباقية، فتتوفر أمامها مجموعة من الخيارات العسكرية التي تنطوي على درجات متفاوتة من الالتزام والمخاطر لا تصل إلى مستوى الغزو الكامل – وإن ليست هناك ضمانات لتحقيق ما قد يعتبره الكثيرون "نجاحاً". وفي نزاع لن يُسفر عن أي نتائج حسنة (إذ قات الأوان على التحدث عن مثل هذه النتائج مع هذا العدد الهائل من القتلى والنازحين)، لعل التحرك من أجل تجنب حدوث نتائج أسوأ – للشعب السوري وشعوب المنطقة، والأهم من ذلك لمصالح الولايات المتحدة – هو الحل الأفضل الذي يؤمل تحقيقه. إن كيفية معالجة واشنطن للتوتر بين مخاطر عدم التدخل التي تزداد وضوحا يوماً بعد يوم، وبين مخاطر التدخل غير المؤكدة بطبيعتها، قد تحدد بحق مستقبل سوريا والشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة في تلك المناطق وخارجها للسنوات القادمة.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»